# بُهْرَةُ الوادِي في التعليل النحويّ عند الشيخ يوسف بادي
# دراسة في كتابه التقديم والتأخير في النحو العربيّ

**د. عمر علي الباروني**

كلية التربية- جامعة مصراتة- ليبيا omaralbarouni2018@gmail.com

**الكلمات المفتاحية:** التعليل، النحوي، التقديم، التأخير، بادي.

**الملخص:**

يهدف هذا البحث إلى التعرف على توظيف ظاهرة التعليل النحوي عند الأستاذ الشيخ يوسف حسين بادي من خلال كتابه التقديم والتأخير النحوي، وأثر هذا التعليل في فهم التقعيد النحوي ودقته، وهو مما يعنى به علم أصول النحو العربي، وذلك في مبحثين: خصصت الأول للتعريف بالمؤلف، وبالعلة النحوية، ونشأتها، وأنواعها، وسمات التعليل النحوي عند المؤلف، وخصصت الثاني لتتبع العلل النحوية في الكتاب المخصص بالدراسة، ثم تليهما بعض النتائج التي توصل إليها الباحث.

بسم الله الرحمن الرحيم

**المقدمة:**

الحمد لله الذي لا شبيه له ولا مثيل، خلق الإنسان في أحسن تقويم وتعديل، والصلاة والسلام التامان الدائمان على الموصوف بصفات الجمال والتبجيل، سيدنا محمد صاحب الخُلق والأدب الرفيع الجميل، وعلى آله وصحبه وأتباعه ما أشرقت شمس الصباح وغربت شمس الأصيل، ثم أما بعد.

فإن لغة العرب لغة ذات قواعد وأصول بُنيت عليها بناءً محكمًا، فشُيد صرحها تشييدًا متقنًا، ومن وسائل هذا الإحكام والإتقان ما علل به العلماء أحكامها ومسائلها من تعليلات تفسر مبانيها وتراكيبها اللغوية، وهو ما نراه مبثوثًا في أبواب مصنفات العلماء، ككتب الصرف والنحو وغيرها.

وقد كان من بين العلماء الذين عنوا بظاهرة التعليل في مؤلفاتهم: الشيخ الأستاذ يوسف حسين بادي- رحمه الله-، وذلك في كتابه (التقديم والتأخير في النحو العربي)، الذي برزت فيه هذه الظاهرة بشكل لافت، وهو ما دعا الباحث إلى كتابة هذه الوريقات، فجاء هذا العمل حاملًا عنوان (بهرة الوادي[1] في التعليل النحوي عند الشيخ يوسف بادي، دراسة في كتابه التقديم والتأخير في النحو العربي).

ولا أدعي أن أحطت بكل ما في الكتاب من علل، ولكني حاولت بجهد المقل أن أتتبع هذه العلل، وأعرض واحدة منها، ثم أشير إلى المواضع الأخرى في الهامش.

وقد اخترت هذا الكتاب تحديدًا لأسباب عدة، منها: أنه كتاب أستاذي وشيخي رحمه الله، وأنه أول كتاب ينشر له، وأن أصل الكتاب رسالة ماجستير بتحقيق تلميذي وصديقي محمد أبو غولة وبإشراف أستاذي عبد الحميد الزرموح ومناقشتي للطالب بمعية أستاذي محمد بشيش، وكذلك أردت السبق لإخراج عمل حول كتاب شيخي- رحمه الله-، وأس هذه الأسباب ومقدمها: وفرة التعليلات في الكتاب.

وقد تأسس البحث- بعد المقدمة- على مبحثين:

المبحث الأول- للتعريف بالمؤلف بإيجاز، وبالعلة، ثم الحديث عن نشأة العلة، وأنواعها، وسمات التعليل عند المؤلف.

المبحث الثاني- خصصته لتتبع العلل النحوية في الكتاب المخصص بالدراسة.

ثم خاتمة لذكر أهم النتائج، يعقبها فهرس بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث.

والله الموفق

[1] بهرة الوادي: خيره وفضله. ينظر: لسان العرب، (بهر). وأما اختيار (الوادي) دون غيره فلأن الشيخ المؤلف- رحمه الله- كان يسكن في حي يقال له: الوادي؛ فأحببت أن أذكره في العنوان تكريمًا للشيخ، رحمه الله رحمة واسعة.

استلمت الورقة بتاريخ 23 يناير 2021، وروجعت بتاريخ 14 فبراير 2021، وقبلت بتاريخ 15 فبراير 2021، ومتاحة على الانترنت بتاريخ 16 فبراير 2021

## المبحث الأول

## (التعريف بالمؤلف، والتعريف بالعلة ونشأتها وأنواعها،

## وسمات التعليل عند المؤلف)

**1- التعريف بالمؤلِّف:** هو أستاذي وشيخي العالم العلامة يوسف حسين يوسف بادي المصراتي، ولد سنة (1940م).

نشأ في مدينته مصراتة، فحفظ القرآن الكريم في مسجد عبد الحليم بقريته الرملة، ودرَس في معهد القويري الديني بمصراتة، وفي المعهد الأسمري بمدينة زليتن، وتخرج في الجامعة الإسلامية بالبيضاء سنة (1969م)، واشتغل مدرسًا بمعهد القويري الديني، ثم بالجامعة الإسلامية بالبيضاء، ثم تحصل على درجة الماجستير من الجامع الأزهر سنة (1974م) تقريبًا.

وفي خلال تحصيله العلمي أخذ عن كثير من العلماء، منهم: الشيخ إبراهيم عبد الله رفيدة، والشيخ محمد حسين بادي (أخوه)، والعلامة محمد عبد الخالق عضيمة، والعلامة محمد مفتاح قريو، وغيرهم.

أما تلاميذه فهم كثر، ولا يسع المجال لعدهم وحصرهم، وقد كان- رحمه الله- المشرف الثاني على رسالتي في مرحلة الماجستير.

وقد ترك المؤلف لنا بعض المصنفات والتحقيقات، منها: تحقيق كتاب المنهل الصافي في شرح الوافي للدماميني، والتقديم والتأخير في النحو العربي، ونظرات في التأويل والتقدير عند النحاة.

وبعد هذا العطاء تدريسًا وتأليفًا وتحقيقًا، توفي مساء السبت (29 جمادى الأولى، سنة 1433ه= 2012/4/21م)، ودفن في مقبرة (سيدي عبيد) بقرية قرارة بمصراتة، رحمه الله تعالى رحمة واسعة[1].

**2- التعريف بالعلة لغة واصطلاحًا:** العلة في اللغة: المرض، واعتله: تجنّى عليه، والعلة: الحدث يَشغل صاحبه عن حاجته، وهذا علة لهذا، أي: سبب له[2]. ولعل آخرها هو ما يناسب مقام البحث الذي نريده.

واصطلاحًا: عرفها الرماني بأنها: "تغيير المعلول عما كان عليه"[3]، وذكر الشاطبي أنها "هي الباعث على الحكم"[4]. أو هي التعليل الذي يعني: "تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر"[5].

هذه التعريفات للعلة هي بوجه عام، أما على وجه الخصوص (التعليل النحوي) فقد عرف حسن الملخ التعليل في النحو بأنه: "تفسير اقتراني يبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة"[6].

فالعلة من خلال هذه التعريفات تعني: تفسير حالة الشيء وإقرار سبب ما هو عليه، سلبًا أو إيجابًا.

---

[1] ينظر: التقديم والأخير في النحو العربي، ص:15- 27، (القسم الدراسي للمحقق).
[2] ينظر: لسان العرب، (علل).
[3] رسالة الحدود، ص:67.
[4] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 120/9.
[5] التعريفات، ص:86.
[6] نظرية التعليل في النحو بين القدماء والمحْدَثين، ص:29.

**3- نشأة العلة:** إن التعليل بصفة عامة من الأمور التي يحتاجها الإنسان في كل مناحي الحياة، فما من شيء خفي كنهه ومصدره ومراده إلا ويُسأل عما خفي منه، والتعليل النحوي من بين تلك الأشياء التي يسأل عن مسمياتها وأحكامها وما ينطوي تحتها من إشكال أو غموض. والنحاة في تعليلهم "إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خِفَتها على النفس"[(1)]، وبتصفح الكتب التراثية نجد أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كان "أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل"[(2)]، وأن الخليل بن أحمد الفراهيدي قد سئل عن العلل النحوية، هل أخذها عن العرب أم اخترعها من نفسه؟ فأجاب: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن... سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعاول فليأت بها"[(3)].

وأما سيبويه فقد اهتم بالتعليل اهتمامًا كبيرًا، حتى قيل: إن كتابه كتاب علل[(4)].

**4- أنواع العلة:** قسم الزجاجي العلل إلى ثلاثة أقسام: علة تعليمية، وعلة قياسية، وعلة جدلية نظرية، فأما التعليمية فكالسؤال عن رفع زيد في قولنا: جاء زيد، فيقال: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه، وأما القياسية فكسؤال من يقول: قولك: إن زيدًا كريمٌ، بم نصبت زيدًا؟ فيقال له: بإن، فيقول: لم نصبته بإن؟ فالجواب في ذلك أن يقال له: لأنها أشبهت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه فأعملت إعماله، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظًا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظًا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمدٌ، وأما العلة الجدلية النظرية كأن يزاد عن الجواب الثاني في العلة القياسية: من أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية؟ إلى آخره[(5)].

ويرى ابن جني أن في العلل منفعة عظيمة، فقد عقد في خصائصه لها بابًا وذكر فيه فائدتها فقال: "باب في أن العرب قد أرادت من العِلَل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها: اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مُسْكة وعِصْمة؛ لأن فيه تصحيح ما ندّعيه على العرب من أنّها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا، وهو أحزم لها وأجمل بها، وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها من أن تكون تكّلفت ما تكلّفته من استمرارها على وَتِيرةٍ واحدة، وتقرِّيها منهجًا واحدًا تراعيه وتلاحظه وتتحمَّل لذلك مشاقَّه وكُلَفه وتعتذر من تقصير إن جرى وقتا منها في شيء منه"[(6)]، إلى آخره.

وقد هب ابن مضاء القرطبي مذهبًا عجيبًا لم يسبقه به أحد من اللغويين، فرأى إلغاء العلة القياسية والجدلية، والاكتفاء بالعلة التعليمية، ويرى أنه إن سأل سائل عن غير العلة التعليمية أن يقال له: كذا نطقت به العرب، وثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر عنهم، ويرى أن الجهل بالقياسية والجدلية لا يضر[(7)].

(1) الإيضاح في علل النحو، ص:65- 66.
(2) طبقات فحول الشعراء 14/1.
(3) الخصائص 48/1.
(4) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص:15.
(5) ينظر: الإيضاح في علل النحو، ص:64- 65.
(6) الخصائص 237/1- 238.
(7) ينظر: الرد على النحاة، ص:127- 128.

ولعل ذلك بسبب تأثره بالمذهب الظاهري الذي يرى إلغاء العلل في المسائل الشرعية، فرأى ابن مضاء إلغاءها في النحو أيضًا[1].

أما أنواع العلل التي تندرج تحت الأقسام الرئيسة السابقة فهي كثيرة جدًّا[2]؛ إذ كل مؤلف أو باحث يسمي ما لحظه من علل بما ظهر له من التعليل[3].

**5- سمات التعليل عند المؤلف:** المقصود بهذه السمات ما لاح من بعض سمات التعليل وخصائصه عند الشيخ يوسف بادي- رحمه الله- من خلال كتابه (التقديم والتأخير في النحو العربي)، ولعل من أبرز هذه السمات والخصائص ما يأتي:

**أ- اعتماده على تعليل بعض العلماء السابقين،** فمن ذلك ما علل به وجوب تقديم الفعل على فاعله[4]، فقد قال: "قال الأشموني:... لأن الفعل والفاعل كجزأي كلمة، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها"[5]. وكنقله تعليل الأعلم وابن عصفور في قول الشاعر:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ** وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ[6]

من أن (وصال) فاعل للفعل المذكور (يدوم) لا المحذوف، والعلة في تقديم الفاعل على فعله هنا هي الضرورة[7].

الضرورة[7].

**ب- استعماله بعض المصطلحات المنطقية في تعليله،** فمن ذلك تعليله عدم وجوب إيلاء الفعل أو الاسم همزة الاستفهام في حال كونها لطلب التصديق؛ "لأن التصديق نسبة بين الطرفين، ليس أحدهما أولى به من الآخر[8]، والتصديق أمر معنوي ليس له لفظ يدل عليه، بل ينبغي أن يؤتى بالجملة على أصلها قبل الاستفهام: فتقول: أزيد قائم؟ وأفي الدار رجل؟"[9]، وكذلك الأمر في المستفهم بـ(هل)[10].

**ج- تصحيح تعليل غيره من العلماء،** فمن ذلك رده علة تقديم خبر (أنّ) المفتوحة عليها وهو حملها على (إنّ)[11]، فقال: "وعندي أن التعليل الصحيح لمنع تقديم خبرها عليها هو ضعفها عن العمل؛ لأنها إنما عملت لكونها فروعًا من الأفعال في العمل؛ فلا يتصرف فيها، فهي عاملة بحق الفرعية، وإذا كانت كذلك لا يجوز تقديم خبرها عليها؛ لضعفها بالفرعية"[12].

---

(1) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، ص:180.
(2) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص:147- 148.
(3) خصص السيوطي في الاقتراح فصلًا للعلة، ذكر فيه أنها أربعة وعشرون نوعًا، وبث فيه مقلات النحاة حولها. ينظر: الاقتراح، ص:219، وما بعدها.
(4) ينظر: توجيه اللمع، ص:120.
(5) التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:108. وينظر مثل هذا الاعتماد في ص:196- 197.
(6) ينظر: الكتاب 31/1، 115/3.
(7) ينظر: التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:111. وينظر مثل هذا الاعتماد على تعليل غيره، ص:127، 141.
(8) ينظر: حاشية الصبان 106/2.
(9) التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:228.
(10) ينظر: التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:228- 229.
(11) وهو قول سيبويه وغيره. ينظر: الكتاب 131/2، وشرح التسهيل 5/2.
(12) التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:181- 182.

**د- تأثره في بعض تعليله بتحصيله الديني،** فمن ذلك تعليله ترجيح الكوفيين في تقدير العامل في البسملة فعلًا "خاصًّا لا عامًّا[1]؛ لتحصل البركة لجميع أجزاء الفعل"[2]، وكذلك الأمر في تقدير ترجيحه مؤخرًا عندهم، فقد ذكر من وجوه ذلك "أن تقديم الظرف يفيد الاهتمام باسمه- تعالى-، وليكون اسمه مقدمًا ذكرًا كتقدم مسماه وجودًا"[3].

**ه- التعليل بأكثر من علة في المسألة الواحدة،** فمن ذلك تعليله منع بعض النحاة تقدم خبر (دام) عليها وتأخره على (ما)، في نحو: ما قائمًا دام زيد[4]؛ "لأن (ما) موصل حرفي؛ فلا يفصل بينه وبين صلته، ولأنها- أيضًا- غير متصرفة؛ فلا يجوز تقديم معمولها عليه"[5].

**و- تفسيره للعلة في بعض الأمثلة،** وذلك كما في حديثه عن تقديم بعض المفاعيل على بعض جوازًا، فالأصل في ترتيبها أن يتقدم ما كان في الأصل مبتدأ أو فاعلًا في المعنى، أو ما تعدى إليه الفعل بلا واسطة[6]، ففي مثل: أعطيت محمدًا دينارًا، فإن تقديم (محمدًا) أولى؛ لأنه فاعل في المعنى؛ لأنه آخذ للدينار، أما إذا اتصل بالمفعول الثاني ضمير يعود على متأخر لفظًا ورتبة فيمتنع تقديمه في مثل: أعطيت مالكَه المالَ؛ لأن المالك هو الآخذ[7].

**ز- توضيحه التعليل بالقياس،** فقد ذكر أن الكوفيين يجوزون تقديم التمييز على عامله المتصرف[8]، وأن من حججهم: القياس؛ لأن العامل فعل متصرف؛ فيجوز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة، فالعامل المتصرف في التمييز كالمتصرف في الأفعال[9].

**ح- ترجيحه بعض تعليل غيره،** فقد ذكر أن البصريين يجوزون تقديم الخبر مطلقًا حيث لا ضرر[10]، وأنهم استدلوا على ذلك بالسماع، وأن ابن يعيش رجحه لكثرة استعماله في كلام العرب، ثم قال المؤلف: وهذا هو الحق[11].

هذه هي أهم السمات التي لحظتها في تعليلات المؤلف- رحمه الله- في هذا الكتاب، وهي سمات تدل على اقتفائه أثر أسلافه من النحاة، وتدل أيضًا على أمانته في نقل تعليلات غيره بعزوها إلى أصحابها، وتدل كذلك على تمكنه من علم النحو وعلله برده بعض تعليلات من سبقوه أو تأييدها وإبداء رأيه فيها، وأوضحت تعليلاته شخصيته المتمسكة بمبادئ دينه الحنيف.

---

(1) ينظر: تفسير البيضاوي، ص:25، ورسالة البسملة للخادمي، ص:32، والمعاني المجملة في إعراب البسملة، ص:4.
(2) التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:104.
(3) التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:105.
(4) ينظر: ارتشاف الضرب 1171/3.
(5) التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:164. ومثل هذا الصنيع كثير عنده. ينظر- مثلًا- ص:108، 113، 131، 135، 140.
(6) ينظر: شرح الرضي على الكافية 334/1- 335.
(7) ينظر: التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:135- 136.
(8) ينظر: شرح الرضي على الكافية 70/2.
(9) ينظر: التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:209- 210.
(10) ينظر: الكتاب 127/2، والمقتضب 127/4.
(11) ينظر: التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:140- 141. ومثل هذا الترجيح من التعليل في ص:172، 206، 211.

## المبحث الثاني

## (العلل النحوية في الكتاب)

لقد أكثر المؤلف- رحمه الله- من التعليل في جل المسائل التي عرضها، حتى إنه يمكن أن يوصف كتابه بأنه كتاب تعليل نحوي، فما من مسألة إلا ويعللها بعلة أو أكثر، وهو ما دعاني إلى اعتماد تقسيم العلل وتصنيفها وتقريبها مما جاء في كتاب التعليل اللغوي في كتاب سيبويه[1]، وسأكتفي بذكر موضع واحد من كل نوع، ومن ثم ثم الإحالة إلى المواضع الأخرى- إن وجدت- في الهامش، وذلك على النحو الآتي:

**أولًا- العلل الاستعمالية:** وهي ما تتعلق باستعمالات العرب اللغوية، وما يخضع فيها التعليل إلى بيئة اللغة ومحيطها[2]، ويندرج تحت هذا النوع العلل الآتية:

**1- علة كثرة الاستعمال، أو كثرة الورود،** ومن ذلك تأييده رأي الكسائي في جواز تقديم الفاعل المحصور بـ(إلا)؛ وتعليله ذلك بعدم اللبس وكثرة الورود عن العرب[3]، فقال: "واحتج الكسائي للجواز بأن المحصور بـ(إلا) لا لبس لبس فيه؛ إذ معلوم أن الواقع بعد إلا هو المقصور عليه... فإذا قلت- مثلًا-: ما أكل محمد إلا رغيفًا، أو: ما أكل إلا رغيفًا محمد، كان واضحًا أن الرغيف هو المحصور فيه، وإذن فلا لبس بالتقديم...، ومما يؤيد جوازه مجيئه في كلامهم"[4]، ثم قال: "والذي أراه أن مذهب الكسائي هو الأولى بالقبول؛ إذ إن تقديمه لا يوقع في لبس، مع كثرة وروده في الكلام الفصيح"[5]، أي: كثرة استعماله.

**2- علة الإعمال،** ونعني بها ما يتعلق بالعامل والمعمول، ومن ذلك ما أورده في حكم تقديم الفاعل على فعله، من وجوب تقديم الفعل وتأخير الفاعل[6]؛ لأن الفعل عامل في الفاعل[7].

**3- علة النقل والسماع،** فمن ذلك ما قاله في مسألة تقديم الفاعل على الفعل، وأن فيها ثلاثة مذاهب: منع تقديمه مطلقًا، وهو لجمهور البصريين[8]، وجواز تقديمه مطلقًا، وهو مذهب الكوفيين[9]، وجواز تقديمه للضرورة فقط، فقط، وهو مذهب بعض النحويين[10]، ثم قال: والأولى بالقبول المذهب الأول؛ لأنه المنقول عن العرب الفصحاء[11].

**4- علة الكراهية،** ولم أرها عنده إلا في موضع واحد، وهي ما ذكره في مبحث التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول، من أن "الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل؛ لأنه كالجزء منه؛ ولذلك سُكّن آخر الفعل إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، كـ(ضربْت)؛ كراهية توالي أربع متحركات[12]، وهم يكرهون ذلك في كلمة واحدة"[1].

---

(1) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص:247- 311.
(2) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص:247.
(3) ينظر: شرح الكافية الشافية 590/2، وشرح التسهيل 134/2.
(4) التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:120.
(5) التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:122. وينظر مثلها في ص:108، 112، 141، 156.
(6) ينظر: شرح التصريح 397/1.
(7) ينظر: التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:108. وينظر مثلها في ص: 109، 193، 201، 226.
(8) ينظر: شرح ابن عقيل 465/1- 466.
(9) ينظر: همع الهوامع 576/1.
(10) ينظر: شرح التصريح 394/1.
(11) التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:111- 112. وينظر مثلها في ص:122، 156، 174، 180، 220.
(12) ينظر: شرح الرضي على الكافية 191/1، 14/4.

**5- علة اللزوم،** ونعني بها توقف الشيء على غيره، فقد ذكر المؤلف- رحمه الله- في مسألة تقديم المفعول على الفعل المقصور خلافًا بين النحاة في ذلك، وذلك نحو: ما أكل طعامَك إلا زيدٌ، فهل يجوز: ما طعامَك أكل إلا زيدٌ؟ فالبصريون يجيزونه، والكوفيون يمنعونه، ومما احتج به الكوفيون أن الفاعل محذوف، وتقديره: ما أكل أحدٌ طعامَك إلا زيدٌ، إلا أنه اكتفي بالفعل من (أحد)[2]، ومما ذكره المؤلف في الرد عليهم: أن هذا الاكتفاء لا معنى له؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل، وهو الاسم الواقع بعد أداة الاستثناء[3].

**6- علة التغليب،** فقد جاء في مسألة تقدير عامل البسملة مؤخرًا أن تقديم الظرف يفيد الحصر، وعلل ذلك بأن الغالب في تقديم المعمول على العامل أن يكون للحصر[4]، وهو يفيد قصد التبرك في التأليف على اسم الله تعالى[5].

**ثانيًا- العلل التحويلية:** وهي ما تختص بـ"تلك العلل التي تقوم على فكرة الأصل وتستتبع إجراءات لغوية على خطوات تحويلية"[6]، ويندرج تحت هذا النوع العلل الآتية:

**1- علة الأصل:** ذكر المؤلف هذه العلة في كثير من المسائل، وإن لم يذكر أحيانًا لفظًا يفيد التعليل، لكن يفهم من كلامه لأن الأصل كذا وكذا، خاصة في مسائل التقديم والتأخير، والاتصال والانفصال، والصدارة، فمن ذلك تعليله ترجيح مذهب الكوفيين على مذهب البصريين في تقدير العامل في البسملة فعلًا[7]، فقد علل- في أحد أسباب الترجيح-: بـ"أن الأصل في العمل للأفعال، وما عمل من الأسماء كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، فهو بطريق الحمل على الفعل"[8]، وأحيانًا يعبر عن هذه العلة بالنية، كما في امتناع تقديم الفاعل المحصور، أما تقديم المفعول المحصور فجائز[9]؛ "لأنه في نية التأخير"[10]، أي: في أصل ترتيبه.

**2- علة الضَّعف،** فمن ذلك ما ذكره في مسألة تقدم خبر (إنّ) على اسمها، من أنه إذا كان خبرها غير ظرف أو جار ومجرور فلا يجوز تقدمه؛ فلا يقال: إنّ قائمٌ زيدًا؛ ثم علل ذلك بضعف إنّ وأخواتها عن العمل بسبب فرعيتها[11]، أما الظروف فيتوسع فيها دون غيرها[12].

**3- علة القوة،** لم أرَ هذه العلة إلا في موضع واحد من الكتاب، وذلك في مبحث تقديم بعض المفاعيل على بعض، ففي مثل: اخترت زيدًا من القوم، الأولى بالتقديم (زيدًا)[13]؛ "لأن علاقة ما يتعدى إليه العامل بنفسه أقوى من علاقة ما يتعدى إليه بواسطة"[1].

---

(1) التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:113.
(2) ينظر: الإنصاف 173/1- 174.
(3) ينظر: التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:132- 133. وينظر مثلها في ص:162، 181، 229.
(4) ينظر: تفسير البيضاوي 25/1.
(5) ينظر: التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:104- 105. وينظر مثلها في ص:210.
(6) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص:262.
(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 14/1.
(8) التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:103. وينظر مثلها في ص:113، 124، 135، 136، 142، 146، 159، 168، 195، 204، 222، 229- 230، وغيرها.
(9) ينظر: ارتشاف الضرب 1349/3.
(10) التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:119.
(11) ينظر: المقتضب 109/4.
(12) ينظر: التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:182- 183. وينظر مثلها في ص: 142، 149، 167، 191، 193، 203، 209، 216، 226.
(13) ينظر: شرح الرضي على الكافية 334/1- 335.

**ثالثًا- علل بين الاستعمالية والتحويلية:** وهي التي تجمع بين الاستعمال اللغوي عند العرب، وبين ما يتبعه من تحول في هذا الاستعمال[2]، ويندرج تحت هذا النوع العلل الآتية:

**1- علة الحذف،** ويضم إليها هنا- تسمُّحًا- علة الإضمار وعلة عدم الذكر، وعلة التقدير. ومن ذلك تعليله ترجيح مذهب الكوفيين على البصريين في تقدير العامل في البسملة فعلًا[3]، فقد علل- في أحد أسباب الترجيح-: "بقلة الحذف؛ لأن الحذف- على تقديره فعلًا- كلمتان: الفعل مع فاعله المستتر، وأما على مذهب البصريين فالمحذوف عدة كلمات: المضاف، والمضاف إليه، ومتعلق الجار والمجرور"[4].

**2- علة التوسع،** وهي خروج عن الأصل بطريق الجواز، فمن ذلك أن الأصل في رتبة المفعول أن يجيء بعد الفاعل؛ لأنه فضلة[5]، ولضرب من التوسع جاز أن يقال: فهم المسألةَ عليٌّ[6].

**رابعًا- العلل القياسية:** وهي التي تقوم على ملاحظة أدنى مشابهة بين استعمالين أو حكمين نحويين[7]، ويندرج تحت هذا النوع العلل الآتية:

**1- علة الشبه أو المشابهة،** فقد ذكر من مواضع وجوب تأخير الحال على عاملها "أن يكون العامل صفة تشبه الجامد، وهو اسم التفضيل[8]، نحو: أنت أفضل الناس خطيبًا، فـ(خطيبًا) حال من الضمير المستتر في (أفعل) التفضيل، ولا يجوز تقديمها على عاملها؛ لمشابهتها للفعل الجامد، بعدم قبوله للعلامات الفرعية، كالتأنيث، والتثنية، والجمع"[9].

**2- علة الحمل،** ذكر المؤلف في مسألة تقديم خبر (ما) المشبهة بـ(ليس) على اسمها خلافًا بين النحاة في ذلك، وأن الصحيح المنع مطلقًا، وما سمع منه فهو مؤول[10]، وعلل ذلك بأن "(ما) إنما عملت بالحمل على (ليس)؛ لأنها مثلها لنفي الحال، و(ليس) محمولة في العمل على (كان)، فهي ضعيفة جدًّا؛ لأنها فرع الفرع"[11].

**خامسًا- العلل الدلالية:** وهي "تلك العلل التي تعطي قيمة دلالية لاستعمال ما من الاستعمالات، أو تقدم تبريرًا لخروج عن استعمال ما بإضافة قيمة دلالية لهذا الخروج"[12]، ويندرج تحت هذا النوع العلل الآتية:

**1- علة الرجوع إلى المعنى،** فمن ذلك ما ذكره من أن النحويين اتفقوا على عدم جواز تقديم الفاعل المحصور بـ(إنما)، في مثل: إنما ضرب زيدٌ خالدًا[13]؛ لأنه لو قدم انعكس المعنى[14].

---

(1) التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:135.
(2) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص:273.
(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 14/1.
(4) التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:104. وينظر مثلها في ص:109، 132- 133، 201، 206.
(5) ينظر: شرح الكافية الشافية 584/2.
(6) ينظر: التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:113. وينظر مثلها في ص:140، 168، 175، 182، 189.
(7) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص:278.
(8) ينظر: شرح الرضي على الكافية 26/2.
(9) التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:203. وينظر مثلها- بمصطلح قريب من الشبه أحيانًا- في ص:108، 113، 139، 150، 161، 173، 175، 194، 222.
(10) ينظر: التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:186- 189. وينظر في هذه المسألة: شرح الرضي على الكافية 187/2.
(11) التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:191. وينظر مثلها في ص:103، 160، 171- 172، 222.
(12) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص:295.
(13) ينظر: شرح التسهيل 134/2- 135.
(14) ينظر: التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:117. وينظر مثلها في ص:135، 181، 195، 197، 199، 210، 212، 228، 229.

**2- علة خوف اللبس،** وهي من العلل الشهيرة عند النحاة عامة، وقد جاءت هذه العلة عند حديث المؤلف عن وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول، وذلك إذا خيف اللبس بينهما، بسبب خفاء الإعراب، ولا قرينة تبينهما[1]، نحو: أكرم موسى عيسى[2].

**3- علة أمن اللبس،** وهذه العلة عكس السابقة، فمثلما يكون التعليل بخوف اللبس يكون أيضًا بأمن اللبس، وذلك عند كلامه على وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان المفعول محصورًا بـ(إلا)، فقد ذكر المؤلف اختلاف النحاة في تقديمه، وأورد أن الكسائي يجيز التقديم مطلقًا، فاعلًا كان أو مفعولًا، وأنه احتج بأنه لا لبس فيه[3]؛ إذ معلوم أن الواقع بعد إلا هو المحصور عليه، سواء تقدم معها أو تأخر[4].

**4- علة الوهم،** فمن ذلك وجوب تقديم الخبر في مثل: في الدار رجل[5]، وقد علل تقديمه بقوله: "لو أخر الخبر وقيل- مثلًا-: رجل في الدار، لأوهم كونه نعتًا؛ لأن حاجة النكرة إلى الوصف أشد من حاجتها إلى الخبر؛ ولهذا أجمعت النحاة على منع تأخير الخبر في هذا"[6].

## خاتمة

بعد هذا التتبع لمواطن التعليل النحوي عند الشيخ يوسف بادي في الكتاب المخصص بالدراسة، يمكن ذكر أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال دراسته، وهي على النحو الآتي:

1- أن العلة مطلب إنساني فطري، ومطلب عقلي لفهم القواعد اللغوية.

2- أن التعليل النحوي يكشف عن عمق العقلية العربية في التقعيد ودقته.

3- أن التعليل اللغوي كان موجودًا منذ بدايات التقعيد للغة وعلومها.

4- أن المؤلف كان مولعًا بالتعليل النحوي في الكتاب المخصص بالدراسة.

5- أن المؤلف كان أمينًا في نقوله وذكره لآراء غيره من النحاة في العلل وغيرها.

6- أن المؤلف ذو شخصية علمية فذة، ولم يكن مجرد ناقل فحسب؛ بل كان يأخذ من غيره ويرد، ويبدي رأيه في كامل الاحترام والتأدب مع العلماء السابقين.

7- أن المؤلف أكثر من العلل التعليمية والقياسية، أما الجدلية النظرية فلم يأت بها في هذا الكتاب؛ لأن غايته الاختصار وعدم الإطالة.

8- أن الباحث لم يكن عمله حصر العلل في كل المواضع من الكتاب؛ بل ذكرُ موضع واحد لكل نوع، والإشارة لما وجد من هذه الأنواع في الهامش.

والله الموفق

---

(1) ينظر: شرح التسهيل 133/2، وارتشاف الضرب 1348/3.
(2) ينظر: التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:115. وينظر مثلها في ص:117، 122، 127، 136، 142، 145، 151، 196، 229.
(3) ينظر: شرح الكافية الشافية 590/2، وشرح التسهيل 134/2.
(4) ينظر: التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:119- 120. وينظر مثلها في ص:15، 122، 145.
(5) ينظر: شرح التسهيل 301/1، وشرح الرضي على الكافية 260/1- 261.
(6) التقديم والتأخير في النحو العربي، ص:151.

**المصادر والمراجع**

1- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط(1)، 1998م.

2- إعراب القرآن، تأليف: أبي جعفر النَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1421ه.

3- الاقتراح في أصول النحو وجدله، تأليف: جلال الدين السيوطي، حققه وشرحه: محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط(1)، 1409ه- 1989م.

4- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: أبي البركات عبد الرحمن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق.

5- الإيضاح في علل النحو، تأليف: أبي القاسم الزَّجَّاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط(5)، 1406ه- 1986م.

6- التعريفات، تأليف: علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط(1)، 1405ه.

7- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، تأليف: شعبان عوض العبيدي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط(1)، 1999م.

8- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، تأليف: أبي سعيد ناصر الدين عبد الله البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط(1)، 1418ه.

9- التقديم والتأخير في النحو العربي، تأليف: يوسف حسين بادي، دراسة وتحقيق: محمد أبو الناصر أبو غولة، مكتبة ابن نصر، مصراتة- ليبيا، ط(1).

10- توجيه اللمع، تأليف: أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر، ط(2)، 1428ه- 2007م.

11- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تأليف: أبي العرفان محمد الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1)، 1417ه-1997م.

12- الخصائص، تأليف: أبي الفتح بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.

13- دراسات في كتاب سيبويه، تأليف: خديجة عبد الرزاق الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت.

14- الرّد على النّحاة، تأليف: أبي العباس أحمد بن مَضَاء القرطبي، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط(1)، 1399ه- 1979م.

15- رسالة البسملة، تأليف: أبي سعيد الخادمي، دار الطباعة العامرة، 1261م.

16- رسالة الحدود، تأليف: أبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

17- شرح تسهيل الفوائد، تأليف: أبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، ط(1)، 1410ه- 1990م.

18- شرح التصريح على التوضيح، تأليف: خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1)، 1421ه- 2000م.

19- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف: عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل العقيلي الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط(20)، 1400ه- 1980م.

20- شرح الكافية، تأليف: رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي- ليبيا، ط(2)، 1996م.

21- شرح الكافية الشافية، تأليف: أبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط(1).

22- طبقات فحول الشعراء، تأليف: أبي عبد الله محمد الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

23- الكتاب، تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف بسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط(1)، 1991م.

24- لسان العرب، تأليف: أبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور، مذيل بحواشي اليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط(3)، 1414ه.

25- المعاني المجملة في إعراب البسملة، تأليف: عبد الرحيم السيوطي المالكي الجرجاوي، المطبعة الحميدية، 1322ه.

26- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم ابن موسى الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ومحمد البنا، وعياد الثبيتي، وعبد المجيد قطامش، وسليمان العايد، والسيد تقي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط(1)، 1428ه- 2007م.

27- المقتضب، تأليف: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

28- نظرية التعليل في النحو بين القدماء والمحْدَثين، تأليف: حسن حسين سعيد الملخ، دار الشروق، عمّان- الأردن، ط(1)، 2000م.

29- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

*********